

التقرير المرحلي التاسع للجنة التحقيق الدولية:

تقدم كبير في فهم اغتيال الحريري وتحديد المزيد من المتورطين

المصدر/ جريدة المستقبل - الخميس 29 تشرين الثاني 2007 - العدد 2806

أفاد رئيس لجنة التحقيق الدولية في اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري سيرج براميرتس في تقرير مرحلي نشر أمس، ان التحقيق يحرز تقدماً، رافضاً كشف تفاصيله لدواع أمنية، وأشار التقرير الواقع في 21 صفحة إلى تحقيق تقدم "مشجع" على صعيد "فحوص الطب الشرعي وتحليل الاتصالات" أتاح للجنة التحقيق تقدماً كبيراً في فهم أحداث 14 شباط (فبراير) 2005 (تاريخ اغتيال الحريري) وسمح بتحديد المزيد من الأشخاص الذين يهتمون التحقيق، وحصر التقرير تأكيد ما ورد في التقارير السابقة بالدوافع وراء اغتيال الحريري "بنشاطاته السياسية" في الفترة الأخيرة من حياته.

ملخص

التمس مجلس الأمن من لجنة التحقيق الدولية المستقلة أن ترفع إليه تقريراً كل أربعة أشهر حول التقدم المتعلق بالتحقيق بما في ذلك التعاون من قبل السلطات السورية.

يختصر هذا التقرير التقدم الحاصل منذ 12 تموز (يوليو) 2007 حول التحقيق في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري اضافة الى المساعدة التقنية التي توافرت للسلطات اللبنانية في تحقيقاتها حيال 18 قضية أخرى، وتحديد اغتيال النائب في البرلمان اللبناني انطوان غانم في 19 أيلول (سبتمبر) 2007.

بناء على الدمج بين النتائج التي توصلت اليها في تقارير سابقة، ركزت اللجنة على توظيف التفاصيل المتعلقة بخطط عملها في كل مجالات التحقيق. ان السرعة والتقدم العائدين الى نشاطات اللجنة مشجعان الأمر الذي سمح لها بالتوصل الى تفهم مرض في عدد أوسع من مجالات التحقيق، وتحسين أولويات التحقيق للأشهر المقبلة.

في الوقت الذي يضيق مجال التحقيقات، تتخذ اللجنة مقاربة تتسم بالحذر على نحو متزايد حيال ادارة المعلومات. الغرض من هذه المقاربة حماية نزاهة التحقيق اضافة الى أي عملية قانونية مرتقبة، وضمان أمن الأفراد الذين يبدون تعاوناً أو يرغبون في التعاون مع اللجنة، اضافة الى أمن العاملين في اللجنة.

خلال فترة اعداد هذه التقرير، استمرت اللجنة أيضاً في التحضير للانتقال الى مكتب المدعي العام التابع للمحكمة الدولية المتعلقة بلبنان، في وقت ستباشر هذه المحكمة ممارسة وظائفها.

وتشتمل نشاطات اللجنة، في هذا السياق، على مشاريع تحليلية واستقصائية محددة، والاستعداد لنقل القاعدة المعلوماتية للجنة بما في ذلك الملفات والوثائق والصور.

منذ التقرير الأخير الذي رفع الى المجلس، واظبت اللجنة على العمل جنباً الى جنب السلطات اللبنانية، وتسلمت، على وجه العموم، ردوداً ايجابية لدى تلمسها المساعدة من لبنان والجمهورية العربية السورية، اضافة الى بلدان أخرى.

وعلى الرغم من المقاييس المخففة المستخدمة في الموضع الملائم، فإن الأجواء الأمنية والسياسية الضاغطة في لبنان، تستمر في التأثير على نشاطات اللجنة.

1 - مقدمة

1 - يرفع هذا التقرير وفقاً للقرارات الصادرة عن مجلس الأمن: 1595 (2005)، 1636 (2005)، 1644 (2005)، 1686 (2006)، 1748 (2007)، التي تلمس فيها مجلس الأمن من لجنة التحقيق الدولية المستقلة التابعة للأمم المتحدة، اعداد تقرير كل أربعة أشهر يُرفع الى مجلس الأمن حول التقدم في التحقيق، اضافة الى التعاون الدولي بما في ذلك التعاون المقدم من السلطات السورية.

2 - هذا التقرير هو التاسع الذي تصدره اللجنة، ويتضمن تحديثاً للمسائل التي أدرجت في تقارير سابقة رفعت الى المجلس، ويشير الى تقدم حاصل في عمل اللجنة منذ تقرير الأخير في 14 تموز (يوليو) 2007.

3 - خلال فترة اعداد هذا التقرير، بقي الوضع الأمني والسياسي في لبنان متوتراً جداً. وفي الوقت الذي كان يجري فيه الانتهاء من هذا التقرير، لم ينتخب مجلس النواب اللبناني رئيساً جديداً يحل محل الرئيس اميل لحود الذي انتهت ولايته في 23 تشرين الثاني (نوفمبر) 2007.

وعلى الرغم من بقاء الوضع الأمني هادئاً نسبياً خلال هذه الأزمة، واظبت القوى الأمنية اللبنانية الحفاظ على تيقظها الكامل استعداداً لمواجهة أي تدهور محتمل في حال لم يتحقق أي تسوية لهذا الاخفاق.

وقد تميزت فترة اعداد هذا التقرير أيضاً بعدد من الأحداث الأمنية، كان أبرزها اغتيال النائب اللبناني انطوان غانم وخمسة أشخاص آخرين في 19 أيلول (سبتمبر) 2007.

4 - وفقاً لما ورد في تقرير اللجنة الأخير، فإن التركيز في فترة اعداد التقرير السابق قد تناول مسألة الجمع بين كل معلومات اللجنة، ونتائجها، اضافة الى التوصيات المتعلقة بكل مناحي التحقيقات. ان عملية الجمع هذه قد أسفرت عن عدد من التقارير السرية الشاملة، بما في ذلك تقرير يتضمن 2000 صفحة حول اغتيال الحريري. ان هذه العملية المكثفة مكنت اللجنة من

اجراء جردة بنتائجها الحالية، وتقويم الأدلة وتحديد الثغرات المتبقية في التحقيق اضافة الى أدلة أخرى محتلمة. ان هذه التقارير الداخلية التي يجري تحديثها، ستكون واحدة من الأدوات الرئيسية في عملية انتقال اللجنة الى مكتب المدعي العام العائد الى المحكمة الخاصة المتعلقة ببلبنان.

5 - بناء على الدمج بين هذه الجهود، فإن التركيز الذي تنطوي عليه فترة اعداد هذا التقرير قد انتقل الى تنفيذ خطط العمل بتفاصيلها الكامنة في تقرير من 150 صفحة، والتي جرى تطويرها على أساس الجمع بين مختلف التقارير. ورغم تحديات تنظيمية عدة واجهتها اللجنة فإن نسبة التقدم المحققة كانت مشجعة بانجاز 109 مقابلات خلال الأشهر الأربعة الماضية.

6 - وبينما يتقدم التحقيق باغتيال الحريري و22 آخرين في 14 شباط (فبراير) 2005، تمكنت اللجنة، على نحو متزايد من تضييق مجال التحقيق من خلال التوصل الى نتائج أولية محددة حيال الظروف المحيطة بالجريمة، وذلك باستبعاد فرضيات سابقة معينة، نتوجه بالشكر الى التقدم الحاصل خلال فترة اعداد هذا التقرير، ويتمثل في تمكن اللجنة من التوصل الى فهم مرض في عدد أكبر من مجالات التحقيق، وتمكنت أيضاً من تطوير أدلة استقصائية محددة جديدة، وعرفت أشخاصاً اضافيين ذوي صلة بالقضية.

7 - بينما يضيّق مجال التحقيق، ويجري تحسين أولوياته، تتخذ اللجنة مواقف حذرة، بشكل متزايد، حيال ادارة المعلومات المتعلقة بالتحقيقات. تتخذ هذه المواقف من أجل حماية نزاهة التحقيقات المستمرة والعملية القانونية في ضوء الانتقال المرتقب الى المحكمة الخاصة المتعلقة ببلبنان. وتجد اللجنة أنها مجبرة على المحافظة على سرية التحقيقات لتجنب أساليب ووسائل التسويات في عملة التحقيق، التي من شأنها أن تعيق التقدم في التحقيقات.

8 - يضاف الى ذلك، ان اللجنة متنبهة لحاجتها الى تجنب التأثيرات غير الملائمة، سواء كانت حقيقة أو مدركة حول الشهود المحتملين أو المرتقبين، وتحديداً من خلال توفير المعلومات التي قد تسمح بالتعرف الى مصدر هذه المعلومات. انه من الأهمية البالغة للجنة الحفاظ على سرية الأشخاص الذين يبدون تعاوناً أو يرغبون في التعاون مع اللجنة. كما تلحظ اللجنة هموم السلامة المحتملة المتعلقة بأشخاص جرى تعريفهم، مباشرة أو بشكل غير مباشر، من ذوي الصلة الذين قد يكونوا مورطين في بعض أوجه الاستعداد أو ارتكاب الجرائم، أو قد يكونوا على علم بأن خطة يجري الأعداد لها لتنفيذ الجرائم. كما تتنبه اللجنة لواجبها في حماية أمن موظفيها، ولذلك نفذت اجراءات أمنية اضافية وضعت خصيصاً لحماية هؤلاء، وأيضاً لتوفير الحماية القصوى لأمن ادارة المعلومات.

9 - في ضوء هذه المقاربة، ينبغي أن يُنظر إلى هذا التقرير من جانب مجلس الأمن، بأنه يشكل نظرة عامة إلى نشاطات اللجنة خلال الأشهر الأربعة الأخيرة أكثر منه وصفاً شاملاً للتقدم الحاصل حتى اليوم في التحقيقات. ان هذه المقاربة قد جرى التوافق عليها بالكامل مع السلطات القضائية اللبنانية.

10 - في أعقاب صدور قرار مجلس الأمن 1757 (2007)، الذي دعا إلى إنشاء المحكمة الخاصة بلبنان، كانت اللجنة تستكمل استعداداتها لتسليم عملها إلى مكتب المدعي العام المتعلق بالمحكمة عندما تبدأ هذه الأخيرة بممارسة مهامها، وكانت اللجنة فاعلة، على نحو محدد، في مجال التحضير لنقل قاعدتها المعلوماتية الالكترونية الضخمة إلى مكتب المدعي العام، كما عملت اللجنة بالتعاون مع الفريق الذي جرى تشكيله للإشراف على عملية الانتقال، وذلك لإقامة العناصر الأولى المتعلقة ببرنامج حماية الشهود، على نحو يتلاءم مع الظروف المحددة لهذه المحكمة، يضاف إلى ذلك، ان اللجنة تعمل مع هذا الفريق الانتقالي حول بعض المعالم الادارية المهمة لانجاز عملية التسليم بين المؤسساتين.

11 - خلال فترة إعداد هذا التقرير كانت اللجنة تتمتع بعلاقة تفاعلية وثيقة وندية مع السلطات اللبنانية حول كل القضايا المتعلقة بعملها، وعندما تطلب اللجنة مساعدة كانت تتسلم بشكل عام، استجابات مرضية من كل الدول بما فيها سوريا، وتشير اللجنة إلى انه من أجل تنفيذ التفويض الذي كلفت به تستمر في الاعتماد على التعاون الكامل في الوقت المحدد من كل الدول.

2 - التقدم في التحقيقات

أ - التحقيق في اغتيال الحريري

12 - منذ تقريرها الأخير إلى مجلس الأمن، استمرت اللجنة في تكريس كل مواردها في عملية التحقيق في اغتيال رفيق الحريري، وكما ورد في تقرير اللجنة الأخير، فقد جرى وضع خطط عمل تقوم على جهد مكثف للجمع بين المعلومات المهمة والنتائج حول كل مجالات التحقيق باغتيال الحريري، وقد ساهمت خطط العمل هذه في تعريف الأهداف ذات الأولوية التي ينبغي متابعتها من قبل اللجنة قبل انتهاء تفويضها الحالي، وأيضاً استعداداً للانتقال إلى المحكمة الخاصة بلبنان، وذلك في كل من أوجه التحقيق، وكما هو واضح، فإنّ التركيز الذي اعتمده اللجنة في فترة إعداد هذا التقرير، يتمثل في تنفيذ خطط العمل هذه.

13 - كان التقدم مشجعاً، من بين 200 مقابلة ذات أولوية جرى تعريفها في التحقيق باغتيال الحريري، تم اجراء سبعين منها خلال فترة إعداد هذا التقرير في لبنان والخارج، واتخذت اللجنة عدداً من خطوات التحقيق الأخرى الحاسمة، خصوصاً في مجال الشؤون القضائية

وتحليل الاتصالات التي طوّرت، بشكل كبير فهم اللجنة حول أحداث 14 شباط (فبراير) 2005، وسمحت بالتالي في تعريف الأشخاص ذوي الصلة.

1 - مسرح الجريمة والعناوين المرافقة:

14 - في ما يتصل بملامح التحقيق المتعلقة بمسرح الجريمة، تمكنت اللجنة من حلّ عدد من المسائل المتبقية خلال فترة اعداد هذا التقرير، منذ التقرير الأخير المرفوع إلى مجلس الأمن، أجرت اللجنة 26 مقابلة مع شهود، تتعلق بالتحقيقات العائدة إلى مسرح جريمة اغتيال الحريري، وتسلمت نتائج فحوص قضائية عدة ساعدت اللجنة في وضع بعض النتائج الأولية الاضافية.

15 - ان معظم المشروعات القضائية التي تولتها اللجنة أصبحت منجزة اليوم من بين 66 مشروعاً قضائياً تولتها اللجنة منذ كانون الثاني (يناير) 2006 حول التحقيق باغتيال الحريري، لم يتبق منها إلا 23 بما فيها ثمانية مشاريع جديدة بدأ العمل بها خلال فترة إعداد هذا التقرير وسترکز اللجنة جهودها خلال فترة اعداد التقرير المقبل على الحصول على النتائج المتعلقة بالمشاريع القضائية المتبقية من أجل الانتهاء من العمل المكثف الذي يهتم إنجازها في هذا المجال منذ العام 2005، وكما في مجالات أخرى، ستضاف كل النتائج الجديدة إلى التقارير المدمجة للجنة التي سيصار إلى تحديثها قبل نهاية فترة تفويض اللجنة.

أ - أداة التفجير المرتجلة

16 - كما ورد في تقرير اللجنة الأخير، فقد تمت عملية الدمج في تقرير موحد بين كل النتائج والأدلة العائدة إلى نوع وحجم المتفجرات المستخدمة، إضافة إلى جهاز الاطلاق، نوع وموقع الحاوية التي نقلت أداة التفجير، والوقت المحدد للتفجير. وأكدت تقارير جديدة متاحة النتائج الأولية التي كانت اللجنة توصلت إليها، وتبدي اللجنة ارتياحها بأنها أجرت كل المقارنات المحتملة أو ذات الصلة المتعلقة بنوع المتفجرات التي استخدمت في الهجوم. يعزى الفضل في ذلك إلى التقدم الملحوظ الحاصل خلال فترة إعداد هذا التقرير وذلك لمعالجة الأسئلة المتبقية حول أداة التفجير المرتجلة، كما تبدي اللجنة اطمئنانها بتوصلها إلى فهم شامل لمعظم أوجه هذه الجريمة.

17 - خلال فترة اعداد هذا التقرير، جرى تركيز محدد على مسألة تعقب مصدر المتفجرات، وتقوم اللجنة حالياً بمراجعة معلومات جديدة حول الأشخاص، والمجموعات والمؤسسات التي قد تكون قادرة على الحصول على هذه الأنواع من المتفجرات خلال الفترة التي سبقت الهجوم، كما تقوم اللجنة بمراجعة الحالات المتعلقة باختفاء محتمل لمتفجرات في الفترة التي سبقت الهجوم.

18 - إضافة إلى ذلك، فقد مكنت تحليلات مبنية على معلومات زلزالية متاحة، اللجنة لإجراء مقارنات ذات مغزى بين المؤشرات الزلزالية التي سجلها المركز الوطني للفيزياء الجغرافية في لبنان بعد التفجير في قضية الحريري وتفجيرات أخرى بما في ذلك المتعلقة بقضايا أخرى تقوم اللجنة حيالها بتوفير المساعدة التقنية إلى السلطات اللبنانية، وأيضاً لوضع تحليلات مقارنة لبعض هذه المؤشرات من أجل تقويم وتأكيد حجم الانفجار إضافة إلى عناصر حقيقية أخرى تتعلق بكل من هذه التفجيرات. وقد تم تخزين هذه المعلومات بطريقة تسمح بإجراء مقارنات سهلة حول كثافة هذه التفجيرات المختلفة وخصائصها الأخرى المحددة.

19 - نظراً إلى القيام بخطوات إضافية في التحقيقات خلال فترة إعداد هذا التقرير، تبدي اللجنة ارتياحها بأن احتمال إطلاق جهاز التفجير هوائياً أمر يمكن استبعاده.

ب - شاحنة الميتسوبيشي

20 - من خلال عملية الدمج بين كل النتائج المشار إليها في التقرير السابق، توصلت اللجنة إلى فهم مرض لمصدر فان الميتسوبيشي المستخدم في الهجوم، وتاريخه الأخير. في فترة إعداد هذا التقرير، ركزت اللجنة على الأسئلة المتبقية حيال بيع الفان لمستخدميه الأخيرين، وقد أجريت أربع مقابلات إضافية منذ التقرير الأخير للجنة من أجل التوصل إلى فهم أدق للسياق الزمني وظروف هذا البيع، كما حصلت اللجنة على افادات ووثائق مكنتها من زيادة معرفتها بالسياق العائد إلى التعاملات التي أدت إلى بيع الفان.

21 - تمتلك اللجنة معلومات تشير إلى شخصين ذكرين إبتاعا (عربة) "الفان" واستخدما ووثائق مزورة للهوية. وقد زود هذان، البائع بتفاصيل كاذبة حول عملية الاتصال، وذلك في نفس الوقت الذي تمت فيه عملية الشراء. وتعمل اللجنة للتعرف على هذين الشخصين وإيضاح خفيتهما وتورطهما المحتمل في الجريمة.

22 - ولا تزال اللجنة تركز على طور تحضير "الفان" لعملية التفجير. ونظراً إلى الطبيعة المعقدة للهجوم وحجمه، فإن تلغيم "الفان" بالمتفجرات وتجهيزه للهجوم، يشكل أمراً هو أقرب على الأرجح إلى عملية طويلة الأمد تستدعي مشاركة من أفراد أكثر، بمن فيهم أشخاص ذوو خبرة في المتفجرات. ثمة مقابلات عدة يجري الاستعداد لها لمرحلة إعداد التقرير المقبل لتعزيز هذا الخط من التحقيق. إن النتائج التي توصلت إليها اللجنة بناء على أدلة عثر عليها في مسرح الجريمة، تقترح بأن المتفجرات كانت مغطاة بألواح خشبية على منصة التحميل في "فان" الميتسوبيشي، وستستمر اللجنة في استكمال اختباراتها لتعزيز فهمها حول عملية تجهيز "الفان" لتنفيذ الهجوم، وأيضاً الانتهاء من استكمال هذا الفهم للموقع المحدد والنموذج العائدين إلى المتفجرات.

ج - هوية المفجر الانتحاري

23 - واصلت اللجنة تحسين فهمها للأصل الجغرافي للرجل غير المعروف الذي يُفترض أنه المفجر الانتحاري. وكما ذكرنا أعلاه، فإن اللجنة تمكنت من وضع صورة أكثر تفصيلاً للتاريخ الشخصي لهذا الرجل.

24 - وتمكنت اللجنة عبر فحوص الأسنان والمقابلات الاحصائية لتوزيع الصور الجانبية للحمض النووي وفحوصات الطبيب الشرعي المقارنة، من تطوير فرضية رئيسة واحدة حول المنطقة الشرق أوسطية المحددة التي يُعتقد أنها مسقط رأس هذا الرجل، وتشير نتائج البحث التي توصل إليها الخبراء في خلال الفترة التي يغطيها التقرير الى أن المفجر الانتحاري المفترض كان قد تعرض لكميات كبيرة من نوع معين من الرصاص وربما من خلال وجوده بالقرب من ذخيرة حربية بين السادسة عشرة والعشرين من عمره.

وربما يؤشر ذلك الى أنه ربما كان يعيش بالقرب من منطقة نزاع أو في منطقة كانت تستخدم بانتظام كميدان للتدريب العسكري.

ولقد قدمت لنا نتائج بحث الخبراء الجديدة معلومات إضافية حول مكان الولادة المحتمل لهذا الرجل الذي لم يتم التعرف إليه، فضلاً عن تفاصيل إضافية حول المكان الذي يمكن أن يكون قد أمضى فيه طفولته. وتنتظر اللجنة نتائج فحوصات طبية شرعية جديدة لتأكيد هذه النتائج.

25 - وعلى الرغم من أن هذا الخط من الاستقصاء وقر نتائج مفيدة جديدة وهو لا يزال واعدًا، إلا أن اللجنة لا تزال تأخذ في الحسبان أن هذه النتائج الأولية يجب أن تفسر في شكل حذر ويجب أن تفهم محدودياتها في شكل واضح فثمة حاجة لمزيد من التدقيق في الفترة التي سيغطيها التقرير التالي، وذلك بالترابط مع ميادين التحقيق الأخرى لكي يتم تحقيق تقدم في هذا الخط من الاستقصاء.

26 - قادت النتائج التي تم التوصل إليها في الفترة التي يغطيها هذا التحقيق حول الأصل (الجغرافي) لهذا المفجر الانتحاري المفترض الى أن تحويل اللجنة اهتمامها الى الأشخاص الذين تتطابق صفاتهم مع صفات هذا الرجل الذي لم يتم تحديده والذين دخلوا الى لبنان في الفترة المعينة، ويفترض هذا المشروع تحليل أكثر من مليوني سجل دخول حصلت عليها اللجنة.. الى ذلك فإن اللجنة تقوم حالياً بدراسة سجلات الأشخاص المفقودين لدى عدد من البلدان. إن هذه المشاريع الكبيرة الحجم والتي تعتمد على مصادر كثيفة سوف تستمر في الفترة التي سيعطيها التقرير التالي.

د - قضايا اخرى ذات صلة بالطب الشرعي.

27 - وكما أشرنا في تقرير اللجنة السابق لمجلس الأمن، فقد جمعت اللجنة أكثر من 330 صورة جانبية للحمض النووي الريبي، 160 بصمة أصبع، 245 رسماً تخطيطياً للأشخاص المهمين للتحقيق والتي جمعت في خلال التحقيقات التي قامت بها اللجنة، ولقد وضعت هذه المعلومات جميعاً في قاعدة معلومات قابلة للبحث تم تشغيلها أخيراً، وهي تستخدم من قبل اللجنة لإجراء المقارنات مع قواعد بيانات جرمية مماثلة على المستويين المحلي والعالمي، ولقد بدأت هذه المقارنات بإعطاء نتائج مهمة عبر توليد خطوط جديدة للبحث، وعبر السماح للجنة، وهو أمر مساو في الأهمية، بأن تغلق خطوطاً تحقيقية أخرى.

28 - أحدث تقدم في إتمام قاعدة بيانات المستندات الاتهامية للجنة، ولقد تم إلى الآن إدخال أكثر من 3000 مستند فيزيائي وبيولوجي والتي جمعت في إطار التحقيق في القاعدة البيانية، وتهدف اللجنة إلى إتمام هذا المشروع في خلال الفترة التي يغطيها التقرير التالي. وشريط هذه القاعدة البيانية التصوير الثلاثي الأبعاد لمسرح الجريمة.

29 - ولكي تتأكد اللجنة من الإدارة المتكاملة والمنسقة للمستندات الاتهامية في إطار التحضير للانتقال إلى المحاكمة فإنها عمدت إلى الاحتفاظ بمعظم المستندات الطبية الشرعية التي أخذت من مسرح جريمة اغتيال الحريري، والتي كانت السلطات اللبنانية تحتفظ ببعضها، وتقوم اللجنة بإتمام مراجعة هذه المستندات وجردها، كما تقوم بإجراء فحوص طب شرعي جديدة حيثما كان ذلك ملائماً.

هـ - تحقيقات أخرى متصلة بمسرح الجريمة

30 - سمحت الجهود المدمجة للجنة بأن تحدد الظروف المتعلقة بالطريق الذي اتخذه موكب رفيق الحريري وتركيبه الموكب يوم الهجوم، وحالة أجهزة التشويش المستخدمة في آليات الموكب، والظروف المتعلقة بالتأخير البسيط للموكب في نقطة على الطريق بين البرلمان وفندق السان جورج، ووجود أعمال طرق مشبوهة بالقرب من فندق السان جورج، ووجود آليات محددة في مسرح الجريمة أو بالقرب منه، والتلاعب المزعوم بمسرح الجريمة وعرقلة التحقيق. إلى ذلك، فإن اللجنة تشعر بالرضا لكونها قد جمعت قائمة شاملة للأفراد الذين أبلغوا بتحريك الموكب يوم الاغتيال.

31 - في خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير واصلت اللجنة جمع المزيد من التفاصيل حول نشاطات رفيق الحريري في الفترة السابقة مباشرة لوفاته، ولقد أجرت اللجنة ثمان مقابلات مع شهود في الأشهر الأربعة الفائتة، لإحراز تقدم في هذا الخط من التحقيق، بما في ذلك مقابلة عدد من الأفراد الذين كانوا على تواصل مباشر بالحريري في الأيام السابقة للهجوم.

32 - تواصل اللجنة جمع المزيد من المعلومات حول كل الأفراد والآليات الموجودين في مسرح الجريمة أو بالقرب منه يوم الهجوم. ولقد حصلت اللجنة أخيراً على كميات كبيرة من أشرطة الفيديو الاضافية لنشاطات الحريري في الأيام السابقة للهجوم. وتبرهن الأشرطة التي تضم 61 شريطاً تم الحصول عليها أخيراً وصوّرت في الأشهر الأربعة عشرة السابقة للهجوم، عن كونها مفيدة جداً في تحديد العديد من الأفراد الذين كانوا على تماس مباشر برفيق الحريري في الأيام التي سبقت الهجوم. وكذلك برهنت هذه الأشرطة عن كونها مفيدة جداً في فهم التسلسل الزمني للأحداث في الأيام السابقة للجريمة.

33 - كذلك حصلت اللجنة على شرائط جديدة لتلفزيونات المراقبة تظهر أمكنة عدة حول مسرح الجريمة والعديد من الأمكنة المهمة الأخرى في الأوقات السابقة للهجوم واللاصقة له. وتجري حالياً دراسة هذه الأشرطة، وتحسينها عندما يكون ذلك ممكناً، وتحليلها بمساعدة خبراء دوليين. ولقد أدخلت هذه المراجعة في الاطار الأشمل لما تملكه اللجنة من أشرطة لتلفزيونات المراقبة وغيرها.

2 - الأفراد المتورطون في ارتكاب الجريمة:

أ - أحمد أبو عدس

34 - بعد دمج النتائج التي حصلت عليها اللجنة حول أحمد أبو عدس، الشخص الذي ظهر في شريط الفيديو الذي ادعى فيه المسؤولية عن اغتيال رفيق الحريري، تشعر اللجنة بالاطمئنان الى انها وصلت الى فهم شامل لخلفية أحمد أبو عدس وظروفه العائلية، وآرائه السياسية والدينية وتاريخه الوظيفي. وكما أشرنا في تقرير اللجنة السابق وبناء على النتائج التي تم التوصل اليها حتى الآن، فإن اللجنة قد خلصت الى أن أحمد أبو عدس ليس المفجر الانتحاري الذي قام بالهجوم على رفيق الحريري.

35 - ولا يزال عدد من المناحي المتصلة بالدور الذي اضطلع به أحمد أبو عدس في الجريمة قيد التحقيق الفاعل الذي تقوم به اللجنة. ولقد تمكنت اللجنة من خلال 16 عصابة قامت بها في خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير وتحليلات الطب الشرعي وغيرها من الخطوات الاستقصائية، الى فهم أكثر تفصيلاً لنشاطات أحمد أبو عدس في السنوات السابقة للجريمة، وخصوصاً تلك التي جعلته على تماس أو واحد أو أكثر من الأشخاص المرتبطين بمجموعات منطرفة. وفي شكل خاص، فقد تم احداث تقدم في تحديد هوية الشخص الذي يعتقد انه اختفى مع أحمد أبو عدس في 16 كانون الثاني (يناير) 2003.

36 - تنتظر اللجنة نتائج عدد منا لفحوص المهمة التي يتوقع أن تلقي المزيد من الضوء على العلاقة بين أحمد أبو عدس، وشركائه، واغتيال رفيق الحريري.

37 - كذلك أحرزت اللجنة تقدماً كبيراً في خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، وذلك في تحديد كيفية تتابع الأحداث التي أدت الى بت الادعاء بالمسؤولية على محطة الجزيرة الفضائية. وفي شكل خاص فقد زادت اللجنة من فهمها لتراتب ومضمون سلسلة المكالمات الهاتفية لمكتب "الجزيرة" في بيروت التي حصلت يوم الهجوم وكذلك كيفية حصول موظفي الجزيرة على شريط الفيديو. وبناء على المعلومات حول اللكنات والمفردات المستخدمة من قبل الأفراد الذين تحدثوا هاتفياً الى الجزيرة، فإن النتائج الأولية التي توصلت اليها اللجنة تؤكد انه بعضهم على الأقل ربما لم تكن العربية لغته الأم. ولكن هذا الأمر لا يزال رهن التحقيق.

الى ذلك، فقد قامت اللجنة بمراجعة وتحليل أشرطة الكاميرات التلفزيونية المغلقة التي تغطي المكان الذي وضع خبر شريط الفيديو وتمكنت من تحديد بعض اللقطات ذات الأهمية الخاصة للتحقيق.

38 - عالجت اللجنة 38 بصفة اصبع وجدت على شريط الفيديو وغيره من المواد ذات الصلة، وهي حالياً في صدد التقدم من خلال الحذف لتحديد متهمين محتملين أو غيرهم من الأشخاص الذين يمكن ان يكونوا قد لمسوا الشريط سواء خلال التسجيل أو التسليم. والى الآن تم التوصل الى أن 13 بصفة منها تعود الى عناصر القوات الأمنية أو رجال الاعلام، وقد تم تالياً اخراجها من دائرة الاتهام.

39 - كذلك قامت اللجنة بتعقب شريط الفيديو المستخدم في تسجيل ادعاء المسؤولية، وتأكدت اللجنة من ان الشريط أنتج في الصمت، وتم من ثم توزيعه بواسطة شركة محورية جنوبية في تشرين الثاني (نوفمبر) 2003 كجزء من مجموعة من 27 ألف شريط صدرت إلى لبنان، وتحاول اللجنة حالياً تعقب سلسلة العمليات التجارية التي أدت إلى وصول الشريط إلى آخر مستخدم له، وستواصل متابعة هذا الأمر في الفترة التي سيغطيها التقرير التالي.

ب - تحليل الاتصالات

40 - ان احدى أدوات التحقيق الرئيسية التي ستقدمها اللجنة في التحقيق بجريمة الحريري وفي تقديم المساعدة التقنية للسلطات اللبنانية في الجرائم الأخرى لا يزال يتمثل في تحليل الكميات الهائلة من سجلات المخابرات الهاتفية والرسائل النصية وغيرها من وسائل الاتصال الالكترونية، ولقد حققت اللجنة مؤخراً المزيد من الموارد البشرية والتقنية لخدمة هذا المنحى من التحقيقات، وتقوم اللجنة حالياً بالعمل على ما يزيد عن 6.5 مليار تسجيل لمخابرات حدثت في الفترة الزمنية ذات الأهمية للتحقيق.

41 - إن تحليل الاتصالات، بما هو أحد مكونات التحقيق، لا يزال يمثل أداة أساسية لاختيار ودعم النتائج التي يتم تطويرها في حقول التحقيق الأخرى. إن تحليل تسجيلات المخابرات يمثل في شكل خاص جزءاً مهماً من التحضير لمقابلات الشهود.

42 - واصلت اللجنة متابعة استقصاءاتها حول الأفراد الذين يبدو أنهم استخدموا عدداً صغيراً من بطاقات شرائح هوية المشترك (draC MIS) التي توضع في أجهزة الهاتف الخليوي وذلك لمراقبة رفيق الحريري في الفترة السابقة للهجوم، ولقد أجرت اللجنة عدداً من المقابلات وغيرها من الأنشطة التحقيقية حول هذه البطاقات وحول عدد من أجهزة الهاتف العائدة لهؤلاء الأفراد، ولقد ركزت اللجنة على منطقة معينة يظن أن هذه البطاقات قد بيعت فيها، وتشعر اللجنة الآن بالرضا إزاء فهمها للدور الذي قام به هؤلاء الأفراد الذين اشتروا البطاقات.

43 - ولقد تم إجراء مسح للاتصالات في نحو 15 منطقة ذات علاقة بقضية الحريري خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، وهدف هذا المسح هو تحديد أبراج الهاتف الخليوي التي ربما تكون قد أمنت التغطية لأجهزة الهاتف الخليوي ذات الأهمية للتحقيق وذلك في أمكنة محددة وفي أوقات محددة، ويتم حالياً إجراء مسوحات إضافية لإتمام تحقيقات اللجنة في هذا المجال.

44 - ولقد أدخلت نتائج العمل التحليلي المستمر في برنامج تحليلي تستخدمه معظم هيئات تنفيذ القانون، وهذا ما يسهل البحث في المعلومات والتحليل ونقلهما.

3 - الدوافع والأشخاص المعنيون

45 - وكما وضعنا في تقرير اللجنة الأخير فقد بذلت اللجنة جهوداً كبيرة منذ أن بدأت عملها للتوصل إلى فهم شامل للعوامل التي من المرجح أنها شكلت البيئة التي ظهر فيها الدافع لاغتيال رفيق الحريري. وتشعر اللجنة بالرضا عما تم التوصل إليه حتى الآن من تقدم في هذا المجال.

46 - وكما هو مفصل في تقارير الدعم التي قدمتها اللجنة، فإن اللجنة قد حصرت الدوافع المحتملة للاغتيال في تلك المرتبطة بنشاطات رفيق الحريري السياسية في الشهور والسنوات المؤدية إلى وفاته. وفي خلال الفترة التي يغطيها التقرير واصلت اللجنة تقدمها في فهم مدى علاقة أحداث سياسية عدة بالدوافع المحتملة، وتشمل هذه الأحداث تبني قرار مجلس الأمن 1959 (2004) وللدور المحتمل أو الذي يعتقد أن الحريري قام به في إقرار وتطبيق هذا القرار، والتمديد لولاية الرئيس اميل لحود والإصلاح المقترح للقانون الانتخابي، فضلاً عن الموقف السياسي لرفيق الحريري إزاء انتخابات 2005 النيابية.

47 - وكما أشرنا أعلاه فإن اللجنة تواصل تقويم مدى صلة المحاولات التي جرت لتسهيل التوافق بين رفيق الحريري وآخرين ربما كانوا على خلاف معه، في الفترة التي سبقت اغتياله.

كذلك فإن اللجنة باتت تشعر بالرضا عن تحقيقاتها حول تهديدات محددة وتحذيرات وتطمينات نقلت إلى الحريري وتتعلق بسلامته في الشهور التي سبقت الهجوم.

48 - خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، تم إجراء 27 مقابلة ومجموعة أخرى من الخطوات التحقيقية وذلك بناء على خطط العمل التي أوضحناها في تقرير اللجنة الأخير. إن عمل اللجنة في هذا المجال وفي هذه الفترة قد صقل بعض فرضيات العمل للجنة المتعلقة بالدوافع المحتملة للهجوم. كذلك عملت اللجنة على تفصي وتقويم كيف أن هذه الدوافع المحتملة تربط بين قضية اغتيال الحريري وبين القضايا الأخرى التي توفر فيها اللجنة الدعم التقني.

49 - فيما تشعر اللجنة بالرضى إزاء فهمها العام لهذه الأحداث وعلاقتها بالدوافع المحتملة للجرائم، إلا أن بعض خطوط التحقيق ستتواصل خلال الفترة التي يغطيها التقرير المقبل.

50 - إلى ذلك، فإنه خلال مسار التحقيق برمته، فإن اللجنة قد وفّت بضرورة أن تقوم بدراسة فرضيات أخرى وأخذها في الاعتبار. وكما ذكرنا في التقرير السابق، يشمل هذا احتمال أن يكون الحريري قد استهدف من قبل مجموعات متطرفة لأسباب محتملة عدة، منها أنه كان ينظر إليه بشكل واسع كشخصية قيادته في مجتمعه. وبما أنه لا يمكن استبعاد أن الدافع لاغتيال الحريري ربما كان مزيجاً من العوامل السياسية والطائفية، فإن اللجنة واصلت دراسة هذه القضايا لكي تفهم بشكل جيد وتقوم مدى قابلية كل فرضية للحياة. بالنظر إلى إمكان أن تكون عوامل مجتمعة قد أثرت في الدافع لاغتيال الحريري، فإن اللجنة تدرس إمكان أن يكون هناك فريقان أو أكثر من المجرمين قد ساهموا في التحضير للهجوم وتنفيذه.

51 - منذ التقرير الأخير للجنة، جرى تشديد محدد على تحليل البنى القانونية والعملية للعديد من المنظمات التي تمثل اهتماماً خاصاً للتحقيق نظراً لدورها في لبنان في الفترة التي أدت إلى الاغتيال. وتواصل اللجنة فحص خطوط التقرير وتدقق المعلومات والوسائل والإمكانات العملية لهذه المنظمات في الفترة التي تعنى بها اللجنة. ولقد أدى هذا الفحص إلى إعطاء اللجنة نظرة ذات قيمة ومقاربة ذات قيمة لهذه المنظمات، التي برهنت عن كونها أساسية لفهم وتقويم صحيحين للوضع الذي كان سائداً في لبنان قبل الاغتيال.

52 - وفي شكل خاص، فإن عدداً من المقابلات التي أجريت خلال الفترة التي يغطيها التقرير مع مسؤولين سوريين ولبنانيين، إما أكدت أو عززت فهم اللجنة لبني بعض هذه المنظمات كما أدت إلى أن تصقل اللجنة أولوياتها الاستقصائية. كما مكنت هذه المقابلات اللجنة من أن تعمق فهمها لمستوى التعاون بين المنظمات الأمنية اللبنانية والسورية خلال الفترة ذات الصلة.

53 - وكذلك عمقت اللجنة ووسعت من فهمها للتورط المحتمل لعدد من الأشخاص المعنيين بمن فيهم أولئك الذين حددتهم اللجنة أخيراً والذين ربما كانوا متورطين في بعض مناحي الأعداد

للجريمة وتنفيذها. او انهم ربما كانوا يعرفون ان هناك خطة يجري الاعداد لها لتنفيذ هذه الجريمة. وازضافة الى التقدم الذي احرز في ربط عدد من الاشخاص المعنيين بارتكاب الجريمة، فان اللجنة وجدت ارتباطا بين بعض هؤلاء الاشخاص. وهذا الخط من التحقيق سوف يتواصل منحه الاولوية في الفترة التي يغطيها التقرير المقبل.

ب - مساعدة تقنية في القضايا الاخرى

54 - كما كلفها مجلس الامن، فان اللجنة واصلت تقديم المساعدة التقنية للسلطات اللبنانية في تحقيقاتها في 18 قضية اخرى، بما فيها اغتيال عضو البرلمان انطوان غانم في 19 ايلول (سبتمبر) 2007.

55 - خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، ركزت اللجنة على تنفيذ خطط العمل القائمة على دمج معلومات اللجنة والنتائج التي توصلت اليها في كل واحدة من هذه القضايا. وقد تم اجراء 40 مقابلة من اصل الـ 100 مقابلة التي اعدتها خطط العمل للقضايا الـ 18. وكذلك، قامت اللجنة بزيارات متابعة لمسارح الجرائم للهجمات التي استهدفت اشخاصا ولمواقع اخرى ذات صلة وذلك لاتمام التقييم الكامل لمسارح الجرائم.

56 - واذا اخذنا بالاعتبار ان تركيز اللجنة الاساسي يبقى اغتيال الحريري وكذلك ومحدودية الموارد التي يمكن ان توفرها اللجنة للسلطات اللبنانية في تحقيقاتها في عدد متزايد من القضايا الاخرى، فان التقدم الذي احرز خلال الفترة التي يغطيها التقرير، مرض. وخلال الفترة التي يغطيها التقرير، بدأت اللجنة تجمع تقارير جرمية مرجعية لكل واحدة من القضايا الـ 18 بدءا بالهجمات التسعة التي استهدفت مروان حمادة وسمير قصير وجورج حاوي والياس المرومي شدياق وجبران التويني وبيار الجميل ووليد عيدو وانطوان غانم. هذه التقارير تجمع بين التصريحات الاكثر صلة والصور والتخطيطات لمسرح الجريمة وتحقيقات الطب الشرعي وغيرها من المعلومات المتصلة بالجريمة في كل من هذه القضايا. فيما ركزت تقارير الدمج بنجاح ووجهت التحقيق من خلال تحديد الثغرات والخيوط، فإن التقارير الجرمية المرجعية ستوفر مصدرا مكملا يمكن المحققين من الولوج بسهولة الى كل المواد المتصلة باي من القضايا في مكان واحد.

57 - ستقدم هذه التقارير الى المدعي العام للمحكمة الخاصة للبنان لتمكينه من تقييم وجود اي ارتباطات في ضوء صلاحيات هذه المحكمة.

58 - في الاشهر الاربعة الاخيرة، عقدت اللجنة اجتماعات مع كل واحد من قضاة التحقيق المسؤولين عن الهجمات التي استهدفت الاشخاص التسعة، والمدعي العام لمناقشة الخيوط الاستقصائية، وتقييم وضع كل تحقيق وتحديد المجالات التي يمكن للجنة ان توفر فيها مساعدات

تقنية اضافية. كذلك، عملت الاجتماعات على التأكد من ان الخطوات اللجنته وتلك التي تتخذها السلطات اللبنانية هي خطوات منسقة. لقد برهنت هذه المناقشات عن كونها مثمرة، ويجري حاليا مراجعة نتائجها. وسيتم القيام باعمال المتابعة الملائمة من قبل اللجنته والسلطات اللبنانية. ولقد خطط لاجتماعات مع قضاة التحقيق في القضايا الاخرى في الفترة التي سيغطيها التقرير المقبل. وتم اخيرا تسليم عدد كبير من التقارير التقنية الاضافية الى السلطات اللبنانية.

1 - مجالات المساعدة التقنية

59 - وفرت اللجنته مساعدة تقنية الى السلطات اللبنانية في عدد من المجالات بما فيها فحوص الطب الشرعي وتحليل الاتصالات ومقابلة الشهود في كل من القضايا الـ18. وخلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، ارسلت اللجنته 29 طلبا للمساعدة الى السلطات اللبنانية في ما يتعلق بهذه القضايا، ولقد جددت اللجنته جهودها لضمان ان نتائج التحقيقات التي اجرتها في القضايا الـ18 سيجري ايصالها بشكل دقيق ومنتظم الى السلطات اللبنانية.

أ) فحوص الطب الشرعي

60 - خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، قامت اللجنته باجراء عدد من الفحوص الطبية المهمة المتعلقة بكل من القضايا الـ18، وقد ادى بعضها الى نتائج مهمة.

61 - بالنسبة هذه الى القضايا الـ18، تم اعداد 39 مشروع فحوص طبية شرعية معظمها يتعلق بتحقيقات حول مسرح الجريمة وتحليل المتفجرات والبحوث المتعلقة ببصمات الاصابع والتحقيقات القذيفية والتصوير الجانبي للحمض النووي الريبي والبحث في بقع الدم والتصوير الرقمي والتحليل الزلزالي وفحوص الطب الشرعي البيولوجي. وقد تم انجاز 19 من هذه المشاريع وسيتم اطلاق المدعي العام وقضاة التحقيق على نتائجها.

62 - ان تحليل المعلومات الزلزالية التي سجلت من قبل المركز الوطني للجيوفيزياء في لبنان سمح للجنة ان تجري مقارنات مفيدة حول الخواص الزلزالية للتفجيرات في بعض الهجمات التي لم تستهدف اشخاصا معينين. يظهر هذا التحليل على سبيل المثال ان الموجات الزلزالية التي سجلت بعد التفجيرات في برمانا ونيو جديدة وجونيه تظهر بعض وجوه الشبه في التفجير في قضية الحريري، فيما تظهر اختلافا عن خصائص التفجير الذي حدث في الزلعا. تثبت هذه الاختلافات بعض النتائج السابقة للجنة والمتعلقة بمكان وحجم العبوات المستخدمة في كل من هذه القضايا.

63 - وفي التحقيق الذي اجري في اغتيال الوزير بيار الجميل، اجرت اللجنته عدة فحوص جديدة ومهمة خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير. اجرت اللجنته تحاليل لعدد من الصور الجانبية للحمض النووي الريبي الذي وجدته في مسرح الجريمة. ولقد عزلت الصور الجانبية

للحمض النووي الريبي لعدد من الاشخاص غير المعروفين، بوصفها صورا لمجرمين محتملين. بناء على طلب للمساعدة من السلطات اللبنانية، قامت اللجنة بفحوص طبية شرعية مكثفة على جثتي شخصين يعتبران متهمين، وذلك بناء على مقابلات اجرتها السلطات اللبنانية مع شهود. جاءت نتائج خبراء اللجنة لتشير الى ان الصور الجانبية للحمض النووي الريبي لهذين الشخصين المتوفيين، لا تتطابق مع الصور الجانبية للاشخاص غير المعروفين الذين اعتبروا مجرمين محتملين.

64 - بالعلاقة مع التحقيق في قضية الجميل، قامت اللجنة بتحقيقات تفصيلية على سيارة هوندا سي ار في سوداء كانت السلطات السورية قد ضبطتها وسلمتها من ثم الى السلطات اللبنانية والتي يشك في انها بحسب افادة شاهد واحد، قد استخدمت من قبل مرتكبي الجريمة وبانها لامست سيارة الضحية. لقد قام الخبراء الدوليون العاملون مع اللجنة بفحوص مكثفة للطب الشرعي بالعلاقة مع هذه المركبة بما في ذلك بصمات الاصابع والشعر والالياف والزجاج والبلستيك والدهان بالاضافة الى تحليل بقايا الطلقات النارية، ونماذج الحمض النووي الريبي، وفحص مفصل لعادم الآلية، والتحقيقات القذيفية. بناء على النتائج الاولية ليست اللجنة في وضع يمكنها في هذه المرحلة من الوصول الى نتائج ذات معنى حول علاقة هذه المركبة بالجريمة.

65 - حصلت اللجنة ايضا على معلومات اكثر تفصيلا حول الانواع المختلفة من الاسلحة المستخدمة في الهجوم ومسارات الرصاصات والمكان التقريبي الذي استخدم فيه كل سلاح. اجرت اللجنة والسلطات اللبنانية مقارنات مع اسلحة مماثلة صادرتها السلطات اللبنانية في قضايا اخرى.

66 - في التحقيقات المتعلقة بتفجيرات حافلاتي عين علق في 13 شباط (فبراير)، اجرت اللجنة فحوصات على 175 مستنداً من مسرح الجريمة بما في ذلك عينات من الحمض النووي الريبي ومن التفجيرات وكرسي التحميل وآثار الانتقال. من بين عينات الحمض النووي الـ13 التي اخذت من مسرح الجريمة، تم الحصول تحديدا على صور جانبية جينية ذات صلة من 4 مواقع مختلفة على متن الحافلتين. تحاليل الحمض النووي التي اجرتها اللجنة في قضية عين علق ادت الى نتائج مهمة متصلة مباشرة بالمرتكبين المحتملين. وتوصلت اللجنة ايضا الى بعض الاستنتاجات الاضافية حول نوع العبوة وموضعها فضلا عن طريقة العمل الدقيقة التي استخدمها المجرمون. قدمت نتائج هذه الفحوصات كلها الى السلطات اللبنانية التي تقوم بالادعاء على عدد من المتهمين، وسوف يتواصل ذلك.

67 - لقد حصلت اللجنة على نتائج اضافية من الفحوصات التي اجريت على المستندات المستعادة من مسرح الجريمة حيث اغتيل عضو البرلمان وليد عيدو في 13 حزيران (يونيو)

2007 في وسط بيروت. ولقد نقلت اللجنة إلى السلطات اللبنانية عددا من تقارير الطب الشرعي التي تحتوي علي معلومات عن نوعية المتفجرات المستخدمة والآلية التي يقال انها استخدمت لنقل العبوة فضلاً عن مركبة الضحية.

ب) تحليل الاتصالات

68 - طبقت اللجنة تقنية تحليل الاتصالات نفسها، مستخدمة قضية الحريري في القضايا الـ18 الأخرى. وخلال المرحلة التي يغطيها التقرير، مسحت اللجنة الاتصالات الخلوية في المواقع التسعة للهجمات غير المستهدفة لأشخاص في الكسليك وسد البوشرية ومركز تسوق بلازا في برمانا ومحطة اذاعة صوت المحبة في جونبة وشارع مونو في الأشرفية ومنطقة الزلعا وشارع نعوم لبكي في الأشرفية وعين علق في منطقة المتن ونيو جديدة. وقد أخضعت المعلومات المستخلصة من عمليات المسح هذه، فضلاً عن المعلومات المتصلة بسجلات الاتصالات الخاصة ذات الصلة، لأدوات تحليل الاتصالات المدمجة، وجرى تحليل كل حالة على حدة. وفضلاً عن المساعدة في اللجنة في فهم نشاطات الاتصالات للمتورطين المحتملين، أتاح ذلك المقارنة بين القضايا الـ18 ومع قضية الحريري ذاتها.

2 - التعرف الى الحلقات المتصلة

69 - بالإضافة الى المساعدة التقنية التي قدمتها للسلطات اللبنانية في هذه القضايا، ركزت اللجنة على التثبت من روابط محتملة بين كل هذه القضايا وبينها وبين قضية الحريري. وقد واصلت اللجنة فحص الروابط المشتركة بين ملفات الضحايا وأسلوب العمل والدوافع المحتملة لهذه الاعتداءات. وبغية المساعدة في هذه المساعي، أوجدت اللجنة بنجاح، أدوات تحليل متعددة وخططاً هادفة الى تبيان الروابط المحتملة، وكذلك أي اختلافات محتملة بين هذه القضايا.

70 - خلال المرحلة التي يغطيها التقرير الاخير، أطلقت اللجنة عدداً من مشاريع التحقيق المشتركة في قضيتي الحريري والقضايا الـ18 الأخرى. وتضمنت هذه المشاريع تحليلات طب شرعي واتصالات متعلقة بالاعتداءات، وتحقيقات في تشابهات محتملة في مسألة تقديم الآليات المستخدمة في اعتداءات متعددة وتسجيلها، وتحليلات شاملة للمعلومات المتوافرة والمتعلقة بدخول وخروج أشخاص محددین من لبنان وإليه، فضلاً عن مشاريع تحليلية مشتركة.

71 - وكما أبلغت مجلس الأمن في تقريرها السابق، أعطت اللجنة اهتماماً خاصاً للدوافع المحتملة لهذه الجرائم، وبشكل خاص، بالنسبة للنشاطات العامة والسياسية للضحايا في الاعتداءات المستهدفة لأشخاص، كون ذلك يمكن أن يلعب دوراً مهماً في فهم الدوافع وراء هذه الجرائم. وبهدف تحقيق تقدم في مجرى التحقيق هذا، وعبر مشاريع مشتركة أخرى، أطلقت اللجنة مشروع تحليلات إعلامية لفحص المواقع العلنية والإعلانات والتصريحات والمقالات

من أو عن الضحايا في الهجمات التي استهدفت أشخاصاً. هذا المشروع، الذي سيتضمن أيضاً التحقيق في قضية الحريري، سوف يتطور في فترة إعداد التقرير اللاحق.

72 - من خلال تقويم الدلائل المستخلصة حتى الآن، واستخدام ادوات التحليل والمشاريع الموصوفة اعلاه، أمكن اللجنة ان تركز على التحقيقات الجارية في اكثر خيوط التحقيق انتاجية وايجاد الروابط.

73 - أكدت خطوات التحقيق خلال فترة اعداد التقرير الحالي فرضيات اللجنة بأن روابط عملانية قد تكون موجودة بين بعض المرتكبين المحتملين في هذه الجرائم المختلفة. ان هذه التحقيقات سوف تعتبر أولوية في مرحلة اعداد التقرير المقبل، أخذا بالاعتبار مقارنة اللجنة بشأن إدارة المعلومات الحساسة. اضافة الى ذلك، التحقيق الموحد مسنداً بتقارير جرمية يمكن الرجوع اليها، ويجري تجديدها لتعكس التقدم الحاصل في كل قضية واثبات الروابط المحتملة.

74 - هذه الادوات والمصادر سوف تساعد، بلا شك، في الانتقال الى المحكمة الخاصة حول لبنان من خلال تقديم معلومات مقنعة الى مكتب مدعي عام المحكمة والتي تعكس تاريخ التحقيق في القضايا وكذلك العمل التحليلي للجنة الى الان.

3 - قضية انطوان غانم

75 - في 19 ايلول (سبتمبر) 2007، اغتيل النائب في البرلمان انطوان غانم مع خمسة اشخاص آخرين، عندما انفجرت سيارة مفخخة بجانب أليته فيما كان يغادر بعد اجتماع في منطقة حرش تابت شرق بيروت. اكثر من 70 شخصا جرحوا في الاعتداء. وكان غانم، وهو نائب في الاكثورية البرلمانية، سادس نائب في البرلمان يجري اغتياله منذ العام 2005.

76 - في 21 ايلول (سبتمبر) 2007، عقب طلب من رئيس الوزراء (فؤاد) السنيورة الى الأمين العام، كلفت اللجنة بتقديم مساعدة تقنية الى السلطات اللبنانية في هذا الاعتداء. تم إرسال فريق من خبراء اللجنة فوراً الى مسرح الجريمة.

77 - وصل فريق خبراء الطب الشرعي الدولي العامل مع اللجنة في 22 ايلول (سبتمبر) 2007 وعمل لمدة عشرة ايام متواصلة في مسرح الجريمة بالتنسيق مع السلطات اللبنانية. تم استخلاص 108 مستندات أرسل اغلبها للخضوع لتحليلات جنائية اضافية. وعلى الرغم من ان التحقيق في هذه الجريمة ما زال في مراحله الأولى، تمكنت اللجنة من عزل 4 ملفات حمض ريبي نووي ذات اهمية للتحقيق وكذلك تم أخذ 12 بصمة من مواقع يمكن ان تكون استخدمت للمراقبة. وبين الكشف الاولي المتخصص ان المواد المتفجرة المستخدمة في الاعتداء كان "ار دي اكس". وتقدر اللجنة ان الوقت المحدد للتفجير كان 12:12:17.

78 - اجريت مقابلتين في هذه القضية ويخطط لاجراء مقابلات اخرى في المرحلة التي سيغطيها التقرير المقبل. وضعت اللجنة ايضا ملفا عن الضحية وجدول زمني للاحداث التي سبقت الاعتداء. اللجنة شرعت في فحص روابط محتملة مع الاعتداءات الاخرى

79 - عاد انطوان غانم الى لبنان من رحلة طويلة في الخارج قبل ثلاثة ايام فقط من اغتياله، ما يعني ان المرتكبين قاموا بمراقبة سريعة لتحركاته. وقد كان غانم، في وقت الاعتداء، يغادر اجتماع مع صديق. تم تعيين الموعد قبل وقت قصير جدا، واستمر نحو ساعة. تبين نتائج التحقيقات الاولية انه في مدة قصيرة من الزمن، كان المرتكبون قادرون على القيام بعمليات المراقبة وتحريك السيارة المفخخة بهدف القيام بالاعتداء. هذا يعد دلالة على الامكانات العملاقية المتقدمة للمرتكبين ويمكن ان يدل الى ان عددا من السيارات المفخخة اعدت مسبقا، وفي اماكن متعددة، ليجري تحريكها عند اي اشعار.

3 - التعاون الخارجي

أ) التفاعل مع السلطات اللبنانية

80 - تفاعلت اللجنة عن قرب مع السلطات اللبنانية في مسائل ذات صلة بقضية الحريري والقضايا الـ18 الاخرى. وتتواصل، في هذا السياق، اللقاءات المنتظمة بين اللجنة والمدعي العام وفريقه ومع قاضي التحقيق المعين حديثا في قضية الحريري. خلال المرحلة التي يغطيها التقرير، التقت اللجنة ايضا قضاة التحقيق المسؤولين عن التحقيقات في الهجمات التي تستهدف اشخاصا. ومثلت هذه اللقاءات مع المدعي العام وقضاة التحقيق فرصة ممتازة لتأكيد التعاون والاتصال. اكثر من ذلك، هذا التنسيق الوثيق سوف يسهل انتقال سلس الى المحكمة الخاصة بلبنان.

81 - خلال المرحلة التي يغطيها التقرير، جددت اللجنة جهودها للتأكد من ان السلطات اللبنانية تماشى نشاطات اللجنة والتقدم المنجز في تحقيقاتها. عقدت اللجنة لقاءات منتظمة مع السلطات اللبنانية لتنسيق النشاطات ومراجعة الأدلة ذات الصلة بالتحقيقات. فضلا عن ذلك، واصلت اللجنة مشاركة السلطات اللبنانية كما مميّزا من المعلومات بما فيها مقابلات مع شهود وتقارير الطب الشرعي. وتسعى اللجنة الى تزويد السلطات اللبنانية المختصة بكل المعلومات التي جمعتها اللجنة لتمكينها (السلطات اللبنانية المختصة) من القيام بتقويم مستقل للأدلة المحازرة حتى الان والتصرف وفقا للتقويمات هذه.

82 - حافظت اللجنة على علاقات عمل وثيقة مع السلطات اللبنانية المكلفة امن فريق اللجنة وتسهيل عمله. ان اللجنة ممتنة للجيش اللبناني ولقوى الامن الداخلي لدعمهم الذي كان متوافرا على الدوام.

83 - حافظت اللجنة أيضاً على علاقة عمل وثيقة مع السلطات اللبنانية التي توفر الأمن لموظفي اللجنة ومنشأتها، تشعر اللجنة بالامتنان إزاء الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي على دعمهم الدائم.

ب) التعاون مع الجمهورية العربية السورية

84 - تبعا لالتزامات الجمهورية العربية السورية وفق قرار مجلس الأمن 1636 (2005) و1644 (2005) والتفاهم المشترك الذي تم التوصل اليه بين اللجنة والجمهورية العربية السورية في 2006، إن تعاون سوريا مع اللجنة يبقى مرض بشكل عام.

85 - قدمت اللجنة 11 طلب مساعدة الى سوريا في الاشهر الاربعة الأخيرة ما يرفع عدد طلبات المساعدة المقدمة الى سوريا منذ كانون الثاني (يناير) 2006 الى 68 طلبا. قدمت سوريا، خلال المرحلة التي يغطيها التقرير، للجنة المساعدة استجابة لطلباتها خلال الأوقات المناسبة. ابلغت اللجنة ايضا بالدعم الذي قدمته سوريا في تنظيم نشاطات تحقيقية عدة في سوريا، بما فيها 9 مهمات الى سوريا خلال المرحلة التي يغطيها التقرير.

86 - سوف تواصل اللجنة طلب التعاون السوري التام وفقا لتكليفها.

ج) التعاون مع دول اخرى

87 - خلال المرحلة الاخيرة التي يغطيها التقرير، تم تقديم 14 طلب مساعدة الى 11 دولة اضافة الى طلبات مساعدة وجهت الى لبنان وسوريا، ما يرفع مجمل طلبات المساعدة المقدمة الى دول اخرى منذ كانون الثاني (يناير) 2006 الى 120 طلبا. عندما كانت الاستجابة تقدم كاملة وفي الوقت المحدد، كانت اللجنة تتمكن من تحقيق تقدم مهم، والشكر للمساعدة المقدمة من هذه الدول.

88 - ان اللجنة ممتنة للدعم المقدم، للمعلومات والخبرات التي تلقتها من عدد من الدول والمؤسسات الدولية خلال المرحلة التي يغطيها التقرير. وكما ذكر في تقرير اللجنة السابق الى المجلس، فإن اللجنة سوف تكون قادرة على اتمام تكليفها بفاعلية فقط اذا تمكنت من الاعتماد على تعاون كل الدول لتقديم الدعم والمعلومات المطلوبة لها.

4 - نشاطات الانتقال

89 - عقب تبني قرار مجلس الامن 1757 (2007) الداعي الى تأسيس المحكمة الخاصة بلبنان، وتماثيا مع تقرير الامين العام المحال وفقا للقرار 1757، خصصت اللجنة موارد في المرحلة التي يغطيها التقرير للتخطيط لتسليم عملها الى مكتب المدعي العام للمحكمة الخاصة بلبنان. ان نشاطات اللجنة بهذا الشأن تتجه الى تأكيد انتقال متصل بين المؤسستين.

أ) تحضير معلومات اللجنة والوثائق والمستندات

90 - اطلقت اللجنة مشاريع عدة ذات صلة بالادارة والتخزين والتسليم النهائي لمخزون المعلومات الهائل والوثائق والمستندات والمعلومات الاخرى التي تملكها اللجنة.

91 - كما بين التقرير السابق الى المجلس، وضعت اللجنة قائمة موجودات بالمعلومات والوثائق. وفي نهاية المرحلة التي يغطيها التقرير، جمعت اللجنة نحو 1550 جيجابايت من المعلومات في نحو 850000 ملف. فضلا عن ذلك، لدى اللجنة نحو 1100 جيجابايت من المعلومات ذات صلة بعمل تحليلات الاتصالات و960 جيجابايت من معلومات الطب الشرعي بما فيها 40000 صورة على صلة بالتحقيقات.

92 - تم تخزين اكثرية المعلومات الالكترونية للجنة، واسترجاعها وتحليلها باستخدام برمجيات تحليلية تخصصية. ان عملية توريد هذه المعلومات داخل هذه البرمجيات هي على حد سواء كثيفة المصادر ومستهلكة للوقت، لكن حين تصبح كاملة، من المتوقع ان تكون هذه مصدراً مهما لمكتب المدعي العام للمحكمة الخاصة للبنان.

93 - ولدى اللجنة ايضا أحجام كبيرة من الادلة المادية والوثائق بحوزتها، بالاضافة الى قواعد المعلومات المطابقة، التي يتم تخزينها من اجل تسهيل الولوج اليها ونقلها بينما يتم ضمان سلامة وتقييد حراسة هذه المادة.

94 - مثلما أشير اليه سابقاً، توثق التقارير المدمجة للجنة بشمولية السجل الاستقصائي لكل قضية. بالاضافة الى ذلك، بدأت اللجنة في جمع تقارير جرمية يرجع اليها، تجمع كل المعلومات ذات الصلة، بما في ذلك مقابلات مع الشهود وصور فوتوغرافية، لكل قضية. هذه التقارير معدة للمساعدة في الفترة الانتقالية لكل قضية من خلال تزويد المحكمة الخاصة للبنان مصادر شاملة ومنظمة ومفهرسة ويمكن الولوج اليها.

95 - تم وضع آليات لضمان سلامة وسهولة نقل كل المعلومات الخاضعة حالياً لحراسة اللجنة، وتوقع اللجنة انه بالامكان اجراء نقل مماثل في مهلة قصيرة نسبياً. تواصل اللجنة العمل مع الفريق الانتقالي الذي انشئ داخل امانة سر الامم المتحدة حول هذه القضايا.

ب - قضايا حماية الشهود

96 - مثلما اشارت اليه اللجنة في تقريرها السابق الى المجلس، يجب وضع اجراءات لضمان امان الشهود المحتملين الذين يمكن استدعاؤهم لتقديم شهادة الى المحكمة الخاصة للبنان من اجل ضمان ان يكون الشهود المحتملين قادرين على ان يتعاونوا مع المحكمة من دون خوف من العقاب. بالتنسيق مع الفريق الانتقالي، أعدت اللجنة مسودة استراتيجية لحماية الشهود، تقترح بعضاً من الخطوات الاولى التي ستتخذ باتجاه انشاء برنامج شامل لحماية الشهود، يتلاءم مع

الظروف الخاصة لمرحلة الانتقال الى المحكمة الخاصة للبنان. مسودة الاستراتيجية هذه ستحتاج الى صقل، وستحتاج الخطوات الكثيرة الإضافية الى ان تتخذ قبل ان يكون بالإمكان تنفيذ هذا البرنامج. اللجنة جاهزة للعمل مع الفريق الانتقالي من اجل ضمان ان ينجز الجانب المهم من الفترة الانتقالية في الوقت المناسب.

ج - قضايا إدارية

97 - بدأت اللجنة ايضا التحضير لإتمام نهاية التفويض ولانتهاء نشاطاتها في لبنان من خلال تجديد عملية الجرد والخطط لتصفية موجودات اللجنة، بموجب القوانين الملائمة للامم المتحدة.

98 - تشير اللجنة الى ان نجاح الانتقال من اللجنة الى المحكمة الخاصة للبنان لن يعتمد على تسليم كفؤ لنتائج اللجنة وأدلتها فحسب، بل الذاكرة المؤسسية للجنة. هذا رأي اللجنة بان يكون مكتب المدعي العام للمحكمة الخاصة للبنان قادرا على بدء العمل فوراً وبشكل فعال اذا كان بإمكانه الاعتماد على التجربة المكتسبة من قبل موظفي اللجنة منذ عام 2005. تعمل اللجنة حالياً مع الفريق الانتقالي والأقسام ذات الصلة في الامم المتحدة لاقامة آليات ملائمة لمد الجسور بين المؤسستين.

5 - الأمن

99 - إتمت المرحلة التي يغطيها التقرير بدرجة عالية من التوتر وعدم اليقين بشأن المستقبل السياسي للبنان. كان الحادث الأمني الأكثر اهمية منذ التقرير السابق للجنة الى المجلس، اغتيال عضو البرلمان انطوان غانم وخمسة آخرين في 19 ايلول (سبتمبر) 2007.

100 - في 2 ايلول (سبتمبر)، المعركة الطويلة بين القوات المسلحة اللبنانية ومجموعة فتح الاسلام في مخيم نهر البارد للاجئين قرب مدينة طرابلس الشمالية، انتهت بعد اشهر عدة من القتال الشديد. قتل اكثر من 160 جندي من الجيش اللبناني واكثر من 220 مقاتل من فتح الاسلام في المعركة. وادى القتال الى اضرار بالغة في البنى التحتية للمخيم، وتسبب بتهجير مئات العائلات. يبقى الوضع في المخيمات الفلسطينية في ارجاء لبنان متوترا، مع معارك متفرقة بين مختلف الفصائل الفلسطينية.

101 - فيما كان يجري إنهاء هذا التقرير، وعلى الرغم من المفاوضات المطولة بين الاكثرية البرلمانية والمعارضة، لم ينتخب برلمان لبنان رئيساً جديداً ليحل محل الرئيس اميل لحود، الذي انتهت ولايته في 23 تشرين الثاني (نوفمبر). على الرغم من ان الوضع الأمني بقي هادئاً مباشرة عقب انتهاء ولاية الرئيس لحود، تصاعد مستوى التوتر في لبنان بشكل كبير نتيجة لهذا الوضع ولا يمكن استبعاد احتمال تدهور سريع.

102 - بالنظر الى البيئة العامة السياسية والأمنية في لبنان بالإضافة الى بعض التحذيرات المحددة غير المباشرة من التهديدات التي تلقتها اللجنة خلال المرحلة التي يغطيها التقرير، قامت اللجنة - وهي تعمل بالإشتراك مع السلطات اللبنانية بالإضافة الى وكالات الامم المتحدة الاخرى في لبنان - بمراجعة معمقة لتقويمها عن الخطر الامني واتخذت اجراءات امنية اضافية وزادت مستوى اليقظة لديها في كل نشاطاتها.

103 - حتى مع هذه الإحتياطات الإضافية، تواصل البيئة الامنية هذه التأثير بشكل سلبي على قدرة اللجنة على القيام بمهمتها.

6 - دعم تنظيمي

104 - خلال المرحلة التي يغطيها التقرير، واجهت اللجنة بعض الصعوبات في ما يتعلق بالاحتفاظ بالموظفين بسبب درجة من عدم اليقين بالنسبة إلى الآفاق المستقبلية للموظفين الذين تشغلهم اللجنة حالياً، بالنظر الى الانتقال المتوقع الى المحكمة الخاصة للبنان. من أصل 188 وظيفة دولية موافق عليها، تم شغل 141 مقارنة بـ125 في نهاية المرحلة التي غطاها التقرير السابق. من أصل 51 وظيفة وطنية في اللجنة موافق عليها، تم شغل 47. يتألف قسم التحقيق حالياً من 47 موظفاً دولياً، بينهم 30 محققاً ومحللاً وخبيراً تقنياً. تتوقع اللجنة، بالنظر الى الفترة القصيرة المتبقية من تفويضها والانتقال المتوقع، انها قد تواجه بعض الصعوبات في إستبقاء وتوظيف الموظفين في المرحلة التي يغطيها التقرير المقبل.

105 - وعلى ما ابرزته التقارير السابقة، تستمر اللجنة ايضاً بمواجهة صعوبات في جذب واستبقاء عدد كاف من الموظفين المؤهلين في مجال اللغة لترجمة ومراجعة الوثائق والبيانات من والى العربية. في نهاية المرحلة التي غطاها التقرير، كان 21 موظفاً دولياً في مجال اللغة يعملون لحساب اللجنة بينهم سبعة على اساس دوام جزئي. على الرغم من اتخاذ بعض الاجراءات لمعالجة هذا الوضع، تشير اللجنة الى ان هذه المسألة كانت وتبقى مجالاً للقلق.

7 - استنتاجات

106 - بما انه تم انتهاء عدد متزايد من المشاريع الإستقصائية وبما ان التحقيقات تضيق، قامت اللجنة بمقاربة متزايدة الحذر لادارة المعلومات المتصلة بالتحقيق. طبقت اللجنة عدداً من الاجراءات في هذا الاتجاه وسعت الى تجنب تعريض سلامة التحقيق والعملية القانونية للخطر بالإضافة الى امان الافراد من خلال تنفيذ الآليات المناسبة لإدارة المعلومات. بنتيجة ذلك، ترى اللجنة انه يمكن وضع معلومات محدودة فقط في النطاق العلني في ما يتعلق بتحقيقاتها المتواصلة.

107 - منذ التقرير السابق الى المجلس، كان التركيز الاساس للجنة على تطبيق خطط العمل المفصلة التي انجزت في نهاية المرحلة التي غطاها التقرير السابق. بفضل التقدم الذي حصل في الاشهر الاربعة الاخيرة، فان اللجنة قادرة بشكل متزايد على التوصل الى استنتاجات اولية حول عدد مهم من جوانب التحقيق في اغتيال رفيق الحريري بما في ذلك القضايا المتصلة بالفحوص في مسرح الجريمة، نوع المتفجرات التي استخدمت، شاحنة الميتسوبيشي كانتر التي استخدمت في الهجوم بالاضافة الى الافراد المتورطين في مراقبة رفيق الحريري. احرزت اللجنة ايضا تقدما في فهم ملف احمد ابو عدس وتورطه، هوية المفجر الانتحاري المزعوم، بالاضافة الى فهم الدوافع المحتملة لاغتيال رفيق الحريري. هذه الخطوات سمحت للجنة بتحديد اشخاص اضافيين يعنى بهم التحقيق.

108 - سوف تكرر اللجنة المرحلة التي يغطيها التقرير المقبل لتلك المجالات من التحقيق حيث هناك عدد من الاسئلة المهمة من دون اجوبة. على وجه الخصوص، سوف تركز اللجنة، على قاعدة فهمها في مجالات عديدة من التحقيق، بما في ذلك العوامل التي قد تكون حددت الدافع لتنفيذ الهجوم، على جهودها لاقامة روابط اضافية بين ادلة مسرح الجريمة والدوافع المحتملة والاشخاص المعنيين الذين قد يكونوا متورطين في بعض جوانب التحضير للجريمة وارتكابها. ظهر العديد من الخطوط الواعدة في المرحلة التي غطاها التقرير السابق، وستجري متابعتها كاولوية.

109 - واصلت اللجنة ايضا دعم السلطات اللبنانية في تحقيقاتها في 18 قضية حول اغتالات استهدفت اشخاصا وتفجيرات في لبنان منذ تشرين الاول (اكتوبر) 2004، بما في ذلك اغتيال عضو البرلمان انطوان غانم في 19 ايلول (سبتمبر) 2007. على الرغم من العدد المتزايد من القضايا والمصادر الاستقصائية المحدودة، تمكنت اللجنة من تقديم المساعدة للسلطات القضائية اللبنانية، خصوصا في مجال فحوص الطب الشرعي ومقابلات الشهود. وفقا لما تقتضيه صلاحيات المحكمة الخاصة للبنان، جرى تشديد خاص على تحديد الصلات والجوانب المشتركة المحتملة بين قضية الحريري والقضايا الاخرى التي ما زالت قيد التحقيق. اكد العديد من النتائج التي تم الحصول عليها خلال المرحلة هذه التي يغطيها التقرير، فرضية اللجنة ان صلات عملانية قد تكون موجودة بين بعض المرتكبين المحتملين لهذه الجرائم. سيكون تأكيد هذه الصلات واثبات صلات جديدة ايضا اولوية للجنة في المرحلة التي يغطيها التقرير المقبل.

110 - تشير اللجنة الى ان الادلة التي تم كشفها في اعتداء الحريري وبعض الاعتداءات الاخرى، بما في ذلك الاغتيال الاخير لانطوان غانم تثبت حقيقة ان المرتكبين او المجموعات

المرتكبة كانت لديها ولا تزال قدرات عملانية متقدمة ومكثفة متوافرة في بيروت ومبينة على خبرات وتجهيزات وموارد محددة جدا.

111 - خلال الاشهر الاربعة الأخيرة، واصلت اللجنة التمتع بعلاقة زمالة عمل وثيقة بالسلطات اللبنانية بما في ذلك المدعي العام وموظفيه وقضاة التحقيق المعينين للقضايا المختلفة. ازدادت سرعة التحقيق مجددا خلال المرحلة هذه التي يغطيها التقرير، كما ابرز عدد المقابلات التي اجريت وطلبات المساعدة، التي واصلت السلطات اللبنانية الرد عليها بشكل كامل.

112 - تشير اللجنة أيضا الى ان سوريا ودولا أخرى واصلت تقديم الردود على طلبات المساعدة للجنة. تفر اللجنة بهذه الردود وتجدد دعوتها كل الدول الى تقديم المعلومات المطلوبة والدعم للجنة وفق اطار زمني.

113 - بالنظر الى التوتر السياسي الحاد المستمر في لبنان، بالاضافة الى بعض التهديدات المحددة التي تواجهها بسبب طبيعة تفويضها، تشعر اللجنة بالامتنان خصوصا ازاء القوات المسلحة اللبنانية للحماية، التي هم قادرون على القيام بها، لموظفي اللجنة ومبانيها. هذا الدعم ضروري لقدرة اللجنة على القيام بمهمتها بفعالية.

114 - تحضر اللجنة بنشاط لتسليم نتائج تحقيقها الى المدعي العام للمحكمة الخاصة للبنان عندما تبدأ المحكمة العمل. اجريت جردة وارشفة وتوضيب لمعلومات اللجنة ووثائقها وملفاتها ومستنداتها الاتهامية، بطريقة تسهل التسليم والنقل في مدة وجيزة. تعمل اللجنة ايضا بالتعاون مع الفريق الذي انشئ للاشراف على الانتقال، حول عدد من القضايا التي تحتاج الى المعالجة لضمان نجاح الانتقال بين المؤسستين.